

Distr.
GENERAL

A/50/276/Add.1
5 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٧٠ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسليح

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

٢ استراليا

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

استراليا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ آب/اغسطس ١٩٩٥]

١ - إن استراليا تؤيد بشدة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وقد قدمت الردود السنوية في السنوات الثلاث كلها، منذ إنشائه. وهذا السجل، إذ يوفر وسيلة عملية عالمية، لا تميز فيها لزيادة الوضوح والشفافية في مجال الأسلحة، يشكل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية الى الحد من عدم الثقة وخطأ التقدير في البيئة الأمنية. والمشاركة في السجل هي وسيلة، يمكن للدول أن تعلن بواسطتها استعدادها للدخول في حوار مع الدول الأخرى بصدد هذا الجانب من جوانب سياساتها الأمنية. ويمكن أن يوفر هذا مدخلا قيما في الحوار الثنائي والإقليمي بشأن الاهتمامات الأمنية، ويشجع على نشوء نهج تجاه الأمن يتسم بمزيد من التعاون.

٢ - وتؤيد استراليا بشدة الخطوات الرامية الى تعزيز فعالية السجل. وتعديلات التعاريف القائمة للفئات السبع للمعدات، مع إضافة فئات جديدة وتوسيع نطاق السجل، هي كلها تدابير يمكن أن تجعل من السجل وسيلة أهم وأجدي لزيادة الشفافية في مجال الأسلحة، وجديرة بمزيد من الاستكشاف. وتعرب استراليا عن خيبة أملها لأن فريق الخبراء الحكومي أخفق، عام ١٩٩٤، في التوصل الى اتفاق فني بصدد مسألتين الفئات الإضافية وتوسيع نطاق السجل بحيث يشمل الحيازات ويشمل أيضا المشتريات من الإنتاج الوطني. ونحن نرحب بقرار عقد اجتماع لفريق آخر من الخبراء الحكوميين في عام ١٩٩٧، لتقديم تقرير الى الأمين العام عن استمرار العمل بالسجل وزيادة تطويره، ونأمل في أن يتمكن ذلك الفريق من التوصل الى توافق آراء بشأن هذه المسائل.

٣ - وتعتبر استراليا اللجنة المخصصة لموضوع الشفافية في التسليح، التابعة لمؤتمر نزع السلاح، محفلا هاما للمناقشة البناءة لسبل تعزيز عمل السجل، ولا سيما ريثما ينعقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المقبل في عام ١٩٩٧. ومجرد تقديم العديد من المقترحات العملية في اللجنة المخصصة لموضوع الشفافية في مجال التسليح على مدى السنتين الماضيتين هو شهادة على أهمية هذا الموضوع لعمل مؤتمر نزع السلاح وصلته به وعلى مدى مساهمة جهود أعضاء اللجنة في توسيع نطاق دراسة عمل السجل وزيادة تطويره. ونحن نتطلع الى استمرار إيلاء اهتمام لهذا الموضوع في اللجنة المخصصة.

٤ - وترى استراليا أن تشجيع المشاركة على نطاق أوسع في السجل هو وسيلة هامة لتعزيز فعاليته. فمن شأن تأمين توسيع نطاق الانضمام الى السجل الحالي لا أن يزيد من فائدة المعلومات المتعلقة بعمليات النقل التي يوفرها السجل فحسب، بل أن يعزز وضع معايير دولية للشفافية والافصاح في مجال الأسلحة

ويساعد على تأمين تأييد واسع النطاق لأي توسيع في السجل. ولذلك، فإن استراليا تدعم بشكل فعلي الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية الى تشجيع مزيد من الدول الأعضاء على المشاركة في السجل.

٥ - وترى استراليا أيضا أن ثمة مجالا لتحسين عمل السجل بتعزيز نوعية البيانات التي توفرها الدول المشاركة. ويمكن على وجه الخصوص تقليل أوجه الاختلاف والتفاوت بين الردود التي تقدمها الدول المستوردة والدول المصدرة للأسلحة الى أدنى حد، بتفسير التعريفات القياسية وتطبيقها باتساق وبشكل موحد وعن طريق المناقشات الثنائية الرامية الى التوفيق بين المنهجيات المستعملة في جمع البيانات المتصلة بعمليات النقل التي تضطلع بها كل دولة للأسلحة وإبلاغها. وبالإضافة الى ذلك، يمكن لعمليات استعراض عمل السجل، كالعلاقات التي تجريها أفرقة الخبراء الحكوميين، دراسة كيفية تعزيز اتساق أساليب الإبلاغ الراهنة وجدارتها بالثقة ووضوحها.

٦ - وترى استراليا أنه يمكن في مجال الشفافية، كما يحدث في الشؤون الأخرى المتعلقة بالأمن الدولي، تكميل التدابير العالمية بشكل مفيد بالجهود الإقليمية وتشكل هذه الجهود وسيلة هامة لمعالجة السياق الأمني الإقليمي المحدد. وهناك مثال عملي على ذلك هو مناقشة النهج المتصلة بالشفافية - بما في ذلك سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن طريق المحفل الإقليمي لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا. وقد تضمنت بيانات الرئيس الصادرة في كل من الاجتماع الافتتاحي للمحفل الإقليمي في عام ١٩٩٤ واجتماعه الثاني في عام ١٩٩٥، إشارات إيجابية الى السجل.

- - - - -